ملاحظات النواب عليه إلى «لجنة الجواب»

غير المطعمين .. ولا عودة إلى الإجراءات المشددة

القضية لا يمكن استخدامها سياسياً كما ذكر البعض ويجب عدم استغلالها للإضرار بالتعليم أو الاقتصاد

جانب من الجلسة

وزير الصحة متحدثا (تصوير: صالح محمد)

توصيات مجلس الأمة بخصوص الوضع الوبائي في البلاد

خلصت جلسة مجلس الأمة التي خصصت ساعتين لمناقشة الوضع الوبائي في البلاد إلى عدد من التوصيات سيتم التصويت عليها في جلسة المجلس المقبلة من بينها:

1 -الموافقة على تشكيل لجنة رصد مجتمعية، طبية ، قانونية ، تربوية ، اقتصادية ، محايدة لتلقي شكاوي المتضررين من اللقاح مع متابعتها ورفع تقارير دورية.

2 – رفع القيود الفورية على غير متلقي اللقاح والاكتفاء بفحص PCR لدخول المرافق العامة والسفر للدول التي تستقبل غير المطعمين.

3 – الاكتفاء بالجرعة الثانية لاعتبار الشخص محصن بالكامل.

4 – عدم التفرقة بين الأطفال متلقي جرعة اللقاح وغير المتلقين للقاح.

5 – عدم اشتراط الحصول على مسحة PCR للمواطنين القادمين للكويت والاكتفاء بعملها فور الوصول حتى لا يكون ذلك سببا لاحتجازه في الدولة القادم منها.

6 – تشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في الأمور المالية والفنية والقرارات والممارسات لوزارة الصحة التي اتخذت خلال فترة جائحة كورونا من 1 يناير 2020 حتى تاريخه.

بوصليب : الكويت من أكثر دول العالم صرفا على الجائحة من دون ضوابط على عملية الصرف

سعدون حماد: دفن الموتى المصابين بـ«كورونا» يتم من دون غسل وهذا مخالف للشرع

خليل الصالح : لابد من رفع القيود ومنح المواطنين غير المطعمين حرية التنقل وإعادة تقييم الوضع

الصيفي الصيفي: السماح والمنع أصبحا قرارا سياسيا وأطالب بتشكيل لجنة تحقيق بالتجاوزات

وطالب الحجرف بإلغاء الإجبار على التطعيم ، مشيرا إلى أن كل مواطن أصيب بعد التطعيم باستطاعته رفع الدعوى على الدولة والمطالبة بالتعويض.

وثمن النائب مهند الساير دور الطواقم الطبية واعتبارهم الأبطال الحقيقيين خلال الأزمة، مطالبا وزارة الصحة بالانفتاح على كل التجارب وعدم الاقتصار على بعض النماذج التي تتبع نهجا صعبا في التعامل مع الوباء.

وتساءل الساير عن أسباب وضع قيود على سفر المواطن حتى للدول التي لا تشترط التطعيم ، مشيرا إلى انه تقدم بأكثر من 14 سؤالا برلمانيا ولكن للأسف الإجابات غير واضحة.

وبين النائب د. حسن جوهر وجود تجاوزات في العقود الخاصة بجائحة كورونا وهناك 500 مليون دينار عليها ملاحظات ديوان المحاسبة، إضافة إلى فصل الأطباء الذين لهم رأي .

وقال النائب أسامة المناور إن تجاوز نسبة التطعيم في الكويت 80% يشير إلى تحقيق المناعة المجتمعية، التي تتطلب إعادة النظر في الإجراءات المتبعة مع التغيير الحادث في كل دول العالم التي حققت تلك النسبة.

وطالب النائب د. أحمد مطيع وزير الصحة بتلافي كل التجاوزات التي تطرق لها استجوابه لوزير الصحة السابق، مشيرا إلى وجود تعد على المال العام خصوصا في عقود الأدوية.

وقال إن "هناك أطباء علماء في علم الأوبئة يجب الاستعانة بهم بعد أن جمدهم الوزير السابق، كما يجب إلغاء جميع القيود حتى لا يتضرر المواطن" مشيرا إلى أن العالم كله بدأ رفع جميع القيود ، لكن مازال لدينا قيود على المواطنين لاسيما في موضوع جلب العمالة المنزلية .

وأكد النائب سعود أبو صليب أن الكويت من أكثر دول العالم صرفا على جائحة كورونا من دون ضوابط على عملية الصرف مستشهدا بما تم صرفه على شراء 40 مليون كمام بتكلفة 112 مليون دينار تكفي لاستخدام 14 سنة.

وأشار النائب سعدون حماد إلى أن التطعيم في كل دول العالم اختياري لا سيما لمن يريد أن يسافر لذلك يجب السماح للمواطن بالسفر من غير تطعيم.

ولفت إلى أن دفن الموتى المصابين بكورونا يتم من دون غسل وهذا مخالف للشرع ، كما أن الوزارة ترفض إعادة الفحص لمن يرغب.

وقال النائب د.عبدالله الطريجي إن الوزير يجب أن يطبق القانون على رافضي الاشتراطات الصحية ، كما يجب البعد عن التعليم أونلاين، مطالبا بالاستفادة من الاستشاريين الكويتيين.

وتساءل "هل هناك جرعة رابعة وخامسة، وما رأي الوزارة في موضوع الفحص المنزلي وما المانع من إعادة الفحص ؟".

واعتبر النائب د. حمد المطر أن وزارة الصحة وضعت إجراءات خاطئة واستمرت بهذا الخطأ ما تسبب في خسائر للناس وتعطيل مصالحهم مطالبا بضرورة معالجة التخبط الإداري.

وأكد المطر أهمية عدم العودة إلى التعليم عن بعد مطالبا وزير الصحة برد واضح على هذا الأمر ومراعاة أن الحرية الشخصية مهمة للجميع.

وشدد النائب فارس العتيبي على ضرورة السماح بالسفر لمن تلقى جرعتين من التطعيم وأن تكون الجرعة التعزيزية غير ملزمة وفقا لتوصية منظمة الصحة العالمية وأن يكون التطعيم اختياريا.

وقال النائب عبدالله المضف إن دول العالم بدأت تخفف من قيودها ، ويجب معرفة إجراءات الحكومة لخفض هذه القيود مشيرا إلى أن تقييد حركة المواطنين نوع من الإجبار غير المعلن عليهم.

وتحدث المضف عن الأضرار المالية التي خلقتها القرارات الحكومية والتي أثرت على الأعمال التجارية وتسببت في هجرة البعض وخسائر كبيرة للبعض الآخر.

وطالب النائب أسامة الشاهين الحكومة بصرف مكافأة الصفوف الأمامية، والتشديد على كفالة الحرية في التعيين والترقيات وغيرها وعدم ربطها بالتطعيم.

وأشار إلى أن الكويت حققت النسبة المطلوبة للمناعة المجتمعية ويجب إلغاء القيود وعدم الإجبار على التطعيم ، كما أنه على وزارة الصحة أن تكون شفافة في رسالتها اليومية.

وطالب النائب خليل الصالح الحكومة برفع القيود ومنح المواطنين غير المطعمين حرية التنقل ، مؤكدا ضرورة إعادة تقييم الوضع واتخاذ إجراء سليم بشأن التعليم.

وأشار النائب د.صالح المطيري إلى أن الاعتراف بالخطأ هو السبيل للإصلاح مطالبا بإعادة تقييم القرارات وتعزيز الحرية الطبية والشخصية، والدقة في توفير المعلومات.

وطالب النائب مهلهل المضف بتوضيح مدى الضرر من اللقاحات، مشيرا إلى أن الدراسات لم تستكمل حول نتائج هذه اللقاحات.

ولفت إلى أن سوء الخدمات الصحية في الكويت ضررها أكثر من الجائحة، مشددا على أن احترام الحرية الشخصية في تلقي اللقاح أمر مهم.

وأعرب النائب حمدان العازمي عن استغرابه من الإصرار على اللقاح على الرغم من عدم وجود دراسات تؤكد مأمونية اللقاح أو تأثيراته الجانبية.

ونوه إلى تصريحات حكومية بعدم الإجبار على التطعيم، رغم أن الحاصل هو التضييق على المواطنين ، مطالبا بمراعاة وجود حالات لا تستطيع التطعيم بسبب بعض الأمراض مثل الحساسية وغيرها.

واعتبر النائب الصيفي مبارك الصيفي أن السماح والمنع أصبحا قرارا سياسيا، مطالبا بتشكيل لجنة تحقيق بالتجاوزات في وزارة الصحة.

وأضاف إن هناك من عرض نفسه للخطر لمكافحة الوباء فلماذا لم تصرف حتى هذه اللحظة مكافأة الصفوف الأمامية؟

وأشار النائب د.عبد العزيز الصقعبي إلى ضرورة إعادة تقييم الوضع الوبائي لأن الأرقام تقول إننا نسير في الطريق الصحيح كما أن الثقافة المجتمعية كبيرة.

وتمنى ألا يستغل هذا الملف سياسيا ، مؤكدا ضرورة إيقاف الإجراءات المقيدة حتى ننعم بحياة طبيعية.

وطالب النائب د.بدر الملا بتوضيحات حول الآثار السلبية للتطعيم وبين أن أسلوب التعامل مع غير المطعمين أمر مستهجن وغير سليم.

من جهته قال النائب محمد المطير إن تجربة وزارة الصحة في مواجهة وباء كورونا يجب أن توثق مشيرا إلى أن الوزير السابق بذل مجهودا جبارا، كما أن الطاقم الصحي أبدع رغم ما تعرضوا له من ضغوط .

وشدد المطير على عدم استغلال هذا الملف سياسيا ، مستغربا عدم السماح بوضع غرفة عزل في قاعة عبد الله السالم.

واعتبر النائب بدر الحميدي أن ارتفاع أسعار الفحوصات في بداية الجائحة دليل وجود شبهة تنفيع مطالبا بالتحقيق في هذا الأمر ومعاقبة من تثبت إدانته بالتلاعب في أسعار الفحوصات.

وقال النائب شعيب المويزري إن كل الدول بدأت تتعامل مع كورونا كمرض مستمر مثل الانفلونزا وقامت بالعديد من الانفتاحات بناء على ذلك وتؤيدها التقارير الطبية الدولية المتخصصة، متسائلا عن أسباب عدم تعاطي المسؤولين عن إدارة الجائحة في الكويت وفقا لهذه الحقيقة.

وانتقد المويزري تشدد المسؤولين في الكويت وتمسكهم بالإجراءات المشددة واتجاههم إلى إجبار الأطفال على التطعيم رغم أن تقارير دولية تؤكد ضرر اللقاح عليهم.

وبين النائب أحمد الحمد أن الجائحة أثرت على الدولة اقتصاديا، منتقدا التركيز على الجانب الصحي فقط في مواجهة الجائحة من دون النظر لتداعياتها الأخرى.

ودعا الحمد إلى التعايش مع هذه الجائحة وعدم تكبيل حرية المواطنين بمزيد من الإجراءات التقييدية.

وتساءل بدوره النائب د.محمد الحويلة عن أسباب عدم توفير مراكز صحية لفحص الـ pcr في جميع المحافظات ، مطالبا بإعادة النظر في الإجراءات المقيدة لحريات المواطنين ، والتشدد في متابعة أسعار الفحص في المراكز الطبية الخاصة.

وطالب النائب خالد العتيبي الحكومة برفع قيود السفر عن غير المطعمين مؤكدا أنه ليس من حق أي شخص منع المواطن من التنقل والسفر كما أنه غير جائز دستوريا مشيرا إلى أن الاستمرار في هذا التشدد خطأ ويجب التعايش مع هذا الوباء كأنه أحد الأمراض الموسمية.

وثمن النائب فايز الجمهور دور الطواقم الطبية الذين تعرضوا وأسرهم لمخاطر هذه الجائحة، معتبرا أن جهودهم أكبر بكثير من المكافآت.

وبين أن القيود المفروضة سببت ضررا مباشرا على المواطنين، مشيرا إلى أنه لاحظ أن المراكز الطبية الخاصة أكثر استعدادا من مراكز وزارة الصحة لاستيعاب أعداد كبيرة من المواطنين لإجراء الفحوصات.

وفي مداخلة له أكد وزير الصحة د. خالد السعيد أن الوزارة تمتلك خبرة متراكمة وقدرة إكلينيكية وعلمية تتيح لها التنبؤ بالأحداث والتكيف مع الجائحة، مضيفا إن "هناك مرونة لتعديل جميع القرارات السابقة، وإن الاشتراطات وضعت بالأساس مصلحة الجميع".

وشدد السعيد في تعقيبه على مداخلات النواب خلال مناقشة المجلس إجراءات الحكومة لمواجهة وباء كورونا على حرية وصحة المواطنين والاستعداد لتعديل جميع القرارات بحذر حتى لا تسبب ضررا لمن لديهم نقص في المناعة من كبار السن.

وأشار إلى أن الجمعية الطبية كرمت أبناء شهداء الوباء من الطواقم الطبية وأن الوزارة تعمل على إيجاد طريقة لتخليد ذكراهم. وأوضح الوزير أن الوزارة ألغت موضوع عدم تغسيل المتوفين بكورونا لكن هناك مخاوف من العاملين في مجال تغسيل الموتى.

وحول موقف الوزارة من التعليم أكد وزير الصحة الحرص على التعاون مع وزارة التربية لتشجيع العودة إلى المدارس حضوريا والامتحانات الورقية في أسرع وقت.

وحول فحص "بي سي آر" قال الوزير إن الوزارة تعمل على إدخال الفحص السريع لتحرير الناس من موضوع الحجر الصحي وتم طلب الكميات وتوفيرها في أسرع وقت.

وشدد الوزير على أنه سيحيل أي شبهة تعد على المال العام إلى النيابة مباشرة مؤكدا أنه لن يتحمل مسؤولية التعدي على المال العام، كاشفا عن ان مكافآت الصفوف الأمامية ستصرف لمستحقيها خلال الأيام القليلة المقبلة.

عبدالله الطريجي

متابعة حكومية

متابعة نيابية